

## زيادة الوصول إلى نظام العدل الأسري من خلال نقاط الدخول الشاملة ملخص التقرير النهائي الشامل

رغمًا عن الإصلاحات التي تم إدخالها على نظام قانون الأسرة خلال السنوات القليلة الماضية – إلا أن كثيرون من الأشخاص ما زال يجد صعوبة في استخدام النظام للوصول بتفصيم بعض التوصيات من أجل تحسين “نقط الدخول” إلى النظام، عندما يشرع (LCO) إلى حلول مناسبة لمشاكلهم الأسرية. وقد قامت الهيئة القانونية لأونتاريو الأشخاص في التفكير في كيفية التعامل مع نزاعاتهم الأسرية. وبكتابة تقريرنا النهائي، حول زيادة الوصول إلى نظام العدل الأسري من خلال نقاط الدخول الشاملة استفادت من المشاورات مع الأشخاص الذين استخدمو النظام والأشخاص الذين يعملون في النظام، فضلاً عن (LCO) والشمولية، فإن الهيئة القانونية لأونتاريو المساهمات المقدمة من المجموعة الاستشارية لمشرؤونا، والتعليقات المقدمة على أوراق التشاور المتنوعة والتقرير المرحلي والعديد من التقارير الأخرى التي تقدمها المنظمات والأكاديميات الأخرى التي ناقشت نظام قانون الأسرة، وقدموا مقتراحات للإصلاح.

ولقد حددنا المشكلات التالية التي نواجهها مع النظام بشكل خاص :

- الكم الهائل من المعلومات وصعوبتها فهمها.
- نقص الخدمات القانونية ميسورة التكلفة.
- الحاجة إلى وضع تنوع سكان أونتاريو في عين الاعتبار.
- العلاقة بين المشاكل القانونية الأسرية والمشاكل الأسرية الأخرى .

لقد قيمنا النظام الحالي ومقترحاتنا في مقابل المعايير القياسية التي نعتقد أنها تمثل نقطة دخول فعالة لنظام قانون الأسرة وخلصنا إلى : أنها بحاجة لاستيفاء ما يلي :

- إتاحة المعلومات التي يمكن الحصول عليها للأشخاص في مختلف مناحي حياتهم اليومية .
- إيجاد مجمع مستقل للمعلومات على الانترنت .
- توفير نسخ مطبوعة من المعلومات بحيث تكون متوافرة للأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إلى الانترنت .
- مساعدة الأفراد الذين يجدون صعوبة لسبب أو لآخر في الوصول إلى المعلومات أو قرائتها أو فهمها أو تطبيقها.
- تقديم المساعدة للأشخاص لتحديد أفضل الطرق للتعامل مع مشاكلهم الأسرية، حتى وإن كانت مشاكلهم الأسرية في الواقع مشكلات قانونية .
- التخطيط لجعل النظام متراً على جزء آخر، بدون استنساخ الخدمات ودون أن يتطلب إلى الأشخاص أن يقصوا قصتهم مراراً وتكراراً.
- وضع الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات والسمات في عين الاعتبار .
- استشارة المجتمعات المتضررة فيما يتعلق بتخطيط نقاط الدخول .
- توفير الخدمات ميسورة التكلفة دون التقليل من جودة الخدمات .
- التعامل مع المشاكل القانونية الأسرية وغيرها من المشاكل ذات الصلة بطريقة شمولية .
- تكوين نموذج مستدام على المدى الطويل .

على الرغم من وجود مصادر معلوماتية متعددة ومفيدة لمجموعات محددة، مثل المجتمعات الثقافية أو النساء اللاتي تعرضن للعنف الأسري – إلا أن كمية المعلومات الموجودة بشكل عام حول نظام قانون الأسرة تكون كبيرة جدًا وتتوافر بزيادة على الانترنت. وهناك بعض المعلومات يمكن الحصول عليها في شكل مطبوع أو من أشخاص. ويمكن أن يكون الانترنت مكاناً مفيداً للحصول على المعلومات، لكن بالنسبة للأفراد الذين لا يمكنهم الوصول إلى أجهزة

الحاسوب الآلي أو غير المجيدين لمهارات الحاسوب الآلي أو الذين يعيشون في مناطق نائية أو لغتهم الأولى ليست الإنجليزية أو الفرنسية وكذلك الأفراد الذين لديهم ضعف في مهارات القراءة والكتابة أو صعوبات في الإدراك فإن الانترنت لا يكون مفيداً لهم. كما تحدث صعوبات مماثلة مع خدمات المعلومات المستندة إلى الهاتف. نحن نقترح تقديم المعلومات خلال مجمع مركزي مع الوضع في عين الاعتبار الصعوبات التي تواجه بعض المجموعات من الأشخاص في الوصول إلى المعلومات عبر الانترنت وذلك بهدف تحديد الوقت اللازم فيه تقديم المساعدة شخصياً لهم المعلومات الخاصة بنظام قانون الأسرة.

ومن خلال برنامج المعلومات الإلزامي. وتقع مراكز معلومات القانون الأسري (FLICs) كما يتم توفير المعلومات الشخصية في مراكز معلومات القانون الأسري (FLICs) في المحاكم ويتم توفير برنامج المعلومات الإلزامي من خلال نظام المحكمة. نحن ندرك باهتمام أن الأشخاص يحتاجون المعلومات قبل أن يفكروا في الذهاب إلى المحكمة كما أن بعض الأفراد لا يرغبون في الوصول إلى المعلومات في المحاكم. عليه، فقد خلصنا إلى أن المعلومات ينبغي أن تكون متوفرة في موقع آخر غير المحاكم وأنه للمساعدة على فهمها يمكن تقديمها من خلال "وسطاء موثوق فيهم" (على سبيل المثال، العاملين في المراكز المجتمعية) تم تدريبهم بشكل مناسب والذين يمكن الحصول على مساعدتهم عند الحاجة.

لاحظت كثير من الدراسات أن التمثيل القانوني الخاص يكون ميسور التكلفة فقط على الأفراد ذوي الدخل المرتفع بينما المساعدة القانونية تكون متاحة للأصحاب الدخول المنخفضة جداً. ولذلك، هناك الكثير من الأشخاص يحتاجون إلى المساعدة القانونية التي لا يمكنهم تحمل ثمنها. ومن المهم أن يوفر التمثيل القانوني الكامل للأفراد غير القادرين على تمثيل أنفسهم حتى ولو كان ذلك بمساعدة غير منتظمة. وإلا، فنحن نقترح بأن يتم الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان مساعدو المحاميين قادرين على تقديم بعض أنواع الخدمات الأسرية كما نقترح أيضاً إعطاء فرصة أكثر لطلاب كلية الحقوق ليساعدوا في تقديم الخدمات وأخيراً نقترح تدريب "وسطاء موثوق فيهم" لتقديم بعض أنواع المساعدة.

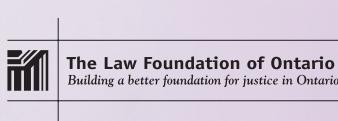
توصياتنا الأساسية مرتبطة بتطوير الشبكات أو المراكز متعددة التخصصات أو متعددة الوظائف أو الشاملة. وفي الغالب، تتطور المشاكل الأسرية القانونية وتتدحرج أو يصبح من الصعب حلها بسبب وجود أنواع أخرى من المشاكل مثل أعباء الديون المرهقة أو التحديات الصحية العقلية، على سبيل المثال. ولذلك نحن نقترح توفير مراكز تقدم خدمات قانونية وخدمات أخرى لأي فرد تواجهه مشاكل قانونية أسرية، أو تطوير شبكات تربط المساعدة القانونية الأسرية مع مختلف أنواع المساعدات الأخرى والتي يمكن أن ترشد الأسر إلى أفضل المصادر القانونية الفعالة فضلاً.

#### **عن المصادر الأخرى لحل مشاكلهم، ولذلك نحن نوصي بما يلي :**

- وضع غالبية أصحاب الحقوق الأسرية لخطة من أجل تكوين مثل هذه المراكز والشبكات الشاملة مع الوضع في عين الاعتبار المعايير التي نحددها في تقريرنا .
- تنص الخطة على أن هذه المراكز قد يتم تطويرها بمراور الوقت على أن يتم تحديد أهداف إنجازها .
- تتضمن الخطة طريقة لتقدير المراكز والشبكات .
- تعمل حكومة ولاية اونتاريو على تسهل تكوين مشروعين رائدين في منطقتين من المقاطعة باستخدام المعايير القياسية التي حددها لتتوفر نقاط الدخول الفعا إلى النظام .

باللغة الإنجليزية والفرنسية) والملخصات الخاصة بها باللغة الإنجليزية والفرنسية والعربية والصينية والبنجابية (LCO) يمكن الحصول على التقرير النهائي للهيئة القانونية لأونتاريو الترجمة الخاصة بالتقرير النهائي بلغات متعددة من خلال (LCO) ويتوفر موقع الهيئة القانونية لأونتاريو [www.lco-cdo.org](http://www.lco-cdo.org) والصومالية والتاميلية والأردية من على موقع Google Translate خدمة

تم تأسيس الهيئة القانونية لأونتاريو من قبل



وتدعمها كليات الحقوق في: جامعة كويينز وجامعة أوتاوا (القانون العام والقانون المدني) وجامعة تورonto وجامعة وندسور وجامعة وسترن